علل الأحاديث عند ابن حجر العسقلاني في تلخيص الحبير

م.م. بيمان نعمت درويش
المديرية العامة للتربية في محافظة صلاح الدين

الملخص

كتاب (تلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير) ،وهو كتاب في أحاديث الأحكام الفقهية، خرَّج فيه ابن حجر الأحاديث والآثار الواقعة في كتاب_فتح العزيز_المشهور بالشرح الكبير لأبي القاسم عبد الكريم بن محمد الرافعي(623هـ)، و رتَّب ابن حجر كتابه على الترتيب الفقهي في الشرح الكبير، وذكر الحديث وألفاظه في كتب الحديث، ومَن خرَّجه،وتكلَّم عن سنده، وأقوال العلماء فيه، وذكر العلل، وأشار الى بعض أقسامه وأنواعه، فكان كتابه شاملاً لكثير من علم الحديث.

مقدمة

الحمد لله حمداً طيباً مباركاً فيه يليق بجلال وجهه ، وعظيم سلطانه، والصلاة والسلام على سيد خلقه، وخاتم رسله، محمد، وعلى آله وصحبه، ومن تبعه.

و بعد:

لمّا كانت السُنّة النبوية المصدر الثاني للتشريع الإسلامي عنيت الإمة الإسلامية بها العناية التامة، وبالغوا في المحافظة عليها، وحفظها الله سبحانه وتعالى بأن قيَّض لها علماء جهابذة، نذروا أنفسهم لخدمة الدين، فصنفوا التصانيف العظيمة التي تعتني بالسُنة النبوية، ومن أهم تلك التصانيف، كتب التخريج ، ومن مهمات كتب التخريج ، كتاب (تلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير) ،وهو كتاب في أحاديث الأحكام الفقهية، خرَّج فيه ابن حجر الأحاديث والآثار الواقعة في كتاب_فتح العزيز_المشهور بالشرح الكبير لأبي القاسم عبد الكريم بن محمد الرافعي(623هـ)، و رتَّب ابن حجر كتابه على الترتيب الفقهي في الشرح الكبير، وذكر الحديث وألفاظه في كتب الحديث، ومَن خرَّجه،وتكلَّم عن سنده، وأقوال العلماء فيه،ونقل كثيراً منها من كتب الحديث وطبقات الرجال التي ضاعت وفقدت، مما زادت من أهمية الكتاب. وقد عَظُمَتْ فائدة كتب التخريج في الأزمان المتأخرة، لمّا طالت الأسانيد، وقَصُرَتْ المعرفة بأحوال الرجال، فكَثُرَ الإعتماد عليها، والرجوع إليها.

ومن الأسباب التي دفعتني الى إختيار هذا الموضوع:

1- نيل شرف خدمة سُنّة رسول الله(ﷺ).

2- السير على نهج السلف الصالح في الإهتمام بهذا العلم الشريف.
3- مكانة ومنزلة الحافظ العلمية، وعلو قدره ورسوخ قدمه في علوم الحديث.
4- أهمية الكتاب وغزارة مادته العلمية، وتوسعه في المباحث الحديثية.

وإقتصرت الكلام في هذا البحث على منهج الحافظ في بيانه علل الأحاديث التي ذكرها في تلخيص الحبير،وجعلت ذلك في ثلاث مباحث: الأول منه: نبذة عن حياة الحافظ ابن حجر العسقلاني، والثاني:تعريف العلة لغة وإصطلاحاً ، أما المبحث الثالث فذكرت فيه علل الأحاديث عند الحافظ ابن حجر في الكتاب، ثم أوجزت في الخاتمة ما توصلت اليه من منهج الحافظ في العلل.

المبحث الأول

نبذة عن الحافظ ابن حجر العسقلاني

إسمه ونسبه ونشأته و وفاته

هو شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن محمد بن علي بن احمد الكناني العسقلاني المصري القاهري الشافعي، وكان مولده في شعبان من سنة ثلاث وسبعين وسبعمائة بمصر القديمة، ونشأ يتيماً لوفاة أبيه في رجب سنة سبع وسبعين وسبعمائة، وله نحو أربع سنوات، وكانت أمه قد توفيت قبل ذلك وهو طفل، فنشأ في كفالة وصيّه رئيس التجار بمصر زكي الدين أبي بكر بن علي بن احمد بن محمد الخروبي، ، وكان ذكياً قوي الحافظة، فحفظ سورة مريم في يوم واحد!

وفي مكة المكرمة سمع من صحيح البخاري على الشيخ عفيف الدين عبدالله بن محمد بن محمد بن سليمان النيسابوري ثم المكي المعروف بالنشاوري، وهو أول شيخ سمع عليه الحديث. وحفظ بعض مختصرات العلوم، مثل عمدة الأحكام لعبدالغني بن عبدالواحد المقدسي، والحاوي الصغير- في فقه الشافعي لنجم الدين عبدالغفار القزويني، وأخذ الفقه عن جماعة منهم: شيخ الإسلام عمر بن رسلان البلقيني، والشيخ سراج الدين بن الملقن، والشيخ إبراهيم الأبناسي، وأخذ الأصول عن العز عبد العزيز بن جماعة، وأخذ اللغة عن مجد الدين الفيروزآبادي، والعربية عن الشيخ محمد الغماري المصري.

وجدَّ في العلوم فبلغ الغاية القصوى. وقد أثنى عليه كبار مشايخه وشهدوا له بالتقدم في العلوم، وأذن له شيخه شيخ الإسلام عمر بن رسلان البلقيني بالإفتاء والتدريس، وأذن له بعد إذنه شيخه الحافظ زين الدين العراقي.

توفي الحافظ ابن حجر في أواخر ذي الحجة سنة (852هـ)، بعد حياة حافلة بالانجازات العلمية الجليلة.(ينظر: كتاب (ابن حجر العسقلاني و دراسة مصنفاته)، (1/68_69)).

المبحث الثاني

تعريف العلة لغة وإصطلاحاً

1- العلة لغة:

قال إبن فارس: ((علّ: العين واللام أصول ثلاثة صحيح: احدها تكرار أو تكرير، والثاني: عائق يعوق، والثالث: الضعف في الشيء، فالأول: العَلَل وهو الشربة الثانية، ويقال: علل بعد نهل، ويقال: ((أعلّ القوم))، إذا شربت إبلهم عللاً. والثاني: عائق يعوق، قال الخليل: ((العلّة حدث يشغل صاحبه عن وجهه))، ويقال: ((إعتَلّه عن كذا، أي إعتاقه، قال: ((فإعتَلّه الدهر، وللدهر عِلَل)).

والثالث: العِلّة المرض، وصاحبها مُعتَلٌ، قال ابن الإعرابي: ((عَلّ المريضُ يَعِلُ فهو عَليلٌ))[1].

وقال صاحب القاموس: ((إعتَلّه، وأعَلّه الله تعالى، فهو مُعَلٌ وعَليلٌ، ولا تقل مَعلول، والمتكلمون يقولونها، ولست منه على ثلج))[2].

ولما كان من معاني (عَلّ) في أصل اللغة الشربة الثانية كما ذكر ابن فارس في معنى هذه المادة، فتكون العلاقة بين المعنى اللغوي والاصطلاحي: ((أن العلة ناشئة عن إعادة النظر في الحديث مرة بعد مرة))[3].

ويقال للحديث: مُعِلٌ لما دخل عليه من العِلّة بمعنى المرض، وإما استعمال مُعلَل فلا تمنعه القواعد إذا كان مشتقاً من عَلّله، بمعنى الهاه به، وشغله ويكون معنى الحديث المُعلَل هو الحديث الذي عاقته العلة وشغلته فلم يعد صالحاً للعمل به[4].

2- العلة إصطلاحاً:

تقاربت عبارات المحدثين في تعريفهم العلة في الحديث، وهي لم تخرج عن كونها: سَبباً خفياً تقدح في صحة الحديث والظاهر السلامة منه، وأول من ذكر تعريفاً للعِلّة هو الحاكم فقال: ((وهو علم برأسه غير الصحيح والسقيم،والجرح والتعديل)) وقال ايضاً: ((وإنما يُعَلَل الحديث من أوجه ليس للجرح فيها مدخل))[5].

وقد إقتصر الحاكم في تعريفه للعِلّة على مالا مدخل للجرح والتعديل فيه، بينما نجد أن جرح الراوي وتضعيفه هو سبب العلة في الحديث.

ثم جاء بعده إبن الصلاح، فعَرَّف الحديث المعلول بعبارة أدق فقال: ((المعلول هو الذي اطلع فيه على علة تقدح في صحته، مع أن ظاهره السلامة منها ويتطرق ذلك الى الإسناد الذي رجاله ثقات الجامع شروط الصحة من حيث الظاهر))[6].

وقد توسع إبن الصلاح في تعريفه هذا، فأدخل العِلّة في تعريف المعلول، وذكر عِلّة الإسناد، ولكنه لم يتطرق لعِلّة المتن التي تقدح في صحة الحديث ايضاً.

وأما الحافظ زين الدين عبدالرحيم العراقي فقد عرّف العِلّة بقوله: ((العِلّة عبارة عن أسباب خفية غامضة طرأت على الحديث فأثرت فيه))[7] أي قدحت في صحته.

وقد نقل برهان الدين البقاعي في نكته على ألفية العراقي كلاماً آخر للعراقي جاء فيه: ((والمُعلّل خبر ظاهره السلامة إطلّع فيه بعد التفتيش على قادح، وقد اختار الإمام السخاوي هذا التعريف وإعتمده كحَدٍّ للحديث المُعلّل[8]، وهو ما نختاره ايضاً، لأن العِلّة تقدح في حديث الثقات الذي ظاهره السلامة منه، لكن بعد التفتيش والبحث يَطلّع فيه على قادح بعلّة.

وقوله ((خبر)) ذكر لعِلّة السند وعِلّة المتن، لأن الخبر يشمل السند والمتن، و((ظاهره السلامة)) ان العِلّة تكون في الحديث الذي رجاله ثقات الجامع لشروط الصحة من حيث الظاهر، و ((أطلع فيه بعد التفتيش)) دليل على خفاء القادح وعلى البحث وإمعان النظر في الحديث، ولا يكون ذلك إلا من الناقد الفَهِم العارف، وقوله ((على قادح)) تعميم لأسباب العِلل لتشمل العِلل التي مدارها الحرج، وتلك الناشئة عن أوهام الثقات، وما يلتبس عليهم ضبطه من الأخبار.

وبذلك يكون هذا التعريف مطابقاً لواقع كتب العلل التي اشتملت على أحاديث كثيرة أُعِلّت بجرح راوٍ من رواتها[9].

المبحث الثالث

علل الحديث عند الحافظ ابن حجر في تلخيص الحبير

قال الحافظ ابن رجب (رحمه الله تعالى): ((الكلام في العلل والتواريخ قد دوّنه أئمة الحفاظ، وقد هجر في هذا الزمان، ودرسَ حفظه وفهمه، فلولا التصانيف المتقدمة فيه لما عرف هذا اليوم بالكلية، ففي التصنيف ونقل كلام الأئمة المتقدمين مصلحة عظيمة جداً))[10].

والحافظ ابن حجر كثير النقل عن أقوال العلماء في علل الرجال، والإحالة على مصادرهم، وما وضعوه من التصانيف والتآليف في ذلك، ويشير الحافظ مبيناً مكانة وعظيم منزلة أقوال مَن سبقوه مِن العلماء فيقول: ((تبين عظيم موقع كلام الأئمة المتقدمين وشدة فحصهم، وقوة بحثهم، وصحة نظرهم ونقدهم، بما يوجب المصير الى تقليدهم في ذلك، والتسليم لهم فيه))[11].

والحقُّ أنّ صور علل الأحاديث كثيرة ومتعددة، وفي بعضها دقة وغموض لا يعلمها إلا حُذّاق هذا الفن، فمن ذلك ما قاله يعقوب بن شيبة السدوسي: ((كان سفيان ابن عيينه ربما يحدِّث بالحديث عن أثنين، فيسند الكلام عن إحدهما، فإذا حدَّث به عن الأخر على الإنفراد أوقفه أو أرسله))[12].

وسأفرد الكلام في هذا المبحث عن علل الإسناد، وأقتصر على الأنواع التي ذكرها الحافظ ابن حجر من خلال كتابه، مقسماً سائر ذلك على قسمين:

القسم الأول: العلل الظاهرة في الإسناد.

القسم الثاني: العلل الخفية او المختلف فيها.

ومن أنواع القسم الأول:

1ــ المنقطع: ((وهو ما سقط منه رجلٌ في أثنائه))[13]، وأطلق بعض العلماء الإنقطاع على رواية مَن دون التابعي عن الصحابة، مثل أن يروي الإمام مالك بن أنس عن عبدالله بن عمر(ﷺ)، أو سفيان الثوري عن جابر بن عبدالله أو شعبه بن الحجاج عن انس بن مالك(ﷺ) وما أشبه ذلك.

وقال بعض أهل العلم بالحديث المنقطع؛ ما روي عن التابعي ومَن دونه موقوفاً عليه من قوله أو فعله[14]، ألا أنَّ هذا فيه نظر؛ وذلك لأن أغلب العلماء اتفقوا على أنَّ المنقطع هو ما سقط من إسناده واحداً أو أكثر من غير موضع واحد[15].

ويشير إليها الحافظ عند تضعيفه الحديث وإعلاله، وربما يقتصر في بعض الأحيان على أنه منقطع دون بيانه موضع الانقطاع في السند ومن أمثلته:

عند تخريجه لحديث الحسن بن علي(رضي الله عنهما): ((أن رسول الله(ﷺ) قال بعد تباركت ربنا وتعاليت، وصلى الله على النبي وآله وسلم)) ذكره عند النسائي من حديث ابن وهب عن يحيى بن عبدالله بن سالم عن موسى بن عقبة عن عبدالله بن علي عن الحسن بن علي قال: ((علمني رسول الله(ﷺ) في الوتر، قال: ((قل: ((اللهم اهدني فيمن هديت))، فأشار الحافظ أن في آخره: ((وصلى الله على النبي)) وليس فيه ((وسلم وآله)) ثم أشار الى موضع الانقطاع في السند بقوله: ((فإن عبدالله بن علي وهو ابن الحسين بن علي لم يلحق الحسن بن علي))[16].

وفي حديث: ((أنه كان يُطاف به في المرض على نسائه))، أخرجه الحافظ من مسند الحارث بن أبي أسامة عن محمد بن سعد عن أنس بن عياض عن جعفر بن محمد عن أبيه[17] ، قال الحافظ: ((رجاله ثقات، إلا أنه منقطع))[18] ، فهنا لم يذكر موضع الإنقطاع.

وقد ينصُّ الحافظ على إنقطاع السند نقلاً عن العلماء، كما في تخريجه لحديث: ((مَن لم يوتر فليس منا)) بيّن الحافظ أنَّ هذا اللفظ من حديث أبي هريرة(ﷺ) عند الإمام احمد[19]، وقال: ((وفي الإسناد إنقطاع بين معاوية بن قرة وأبي هريرة كما قال أحمد))[20].

2ــ المُرسَل:

قال ابن الصلاح: ((وصورته التي لا خلاف فيها حديث التابعي الكبير الذي قد أدرك جماعة وجالسهم، كعبيدالله بن عدي بن الخيار ثم سعيد بن المسيب وأمثالهما إذا قال: قال رسول الله(ﷺ)))[21].

وقال الخطيب: ((هو ما إنقطع إسناده بأن يكون في رواته مَن لم يسمعه ممن فوقه، إلا أن أكثر ما يوصف بالإرسال من حيث الاستعمال ما رواه التابعي عن النبي(ﷺ)))[22].

وحُكْمُ المرسل حكمُ الحديث الضعيف إلا أن يصح مَخرجه، وذلك بأن يأتي من وجه آخر، ولهذا احتج الإمام الشافعي (رحمه الله تعالى) بمرسلات سعيد بن المسيب(ﷺ)[23].

ومنهج الحافظ في بيانه المرسل كما في المنقطع، إما يصرح بأنه مرسل، أو ينقل ذلك عن غيره من العلماء، ويشير الى موضع الإرسال في السند ويبينه. ومن أمثلته:

حديث: ((كانت قبيعة سيف رسول الله(ﷺ) من فضة)) أخرجه الحافظ عند أصحاب السنن من طريق جرير بن حازم عن قتادة عن أنس[24]، ومن طريق هشام عن قتادة عن سعيد بن أبي الحسن مرسلاً[25]، ثم قال: ((ورجحه – اي المرسل– احمد وأبي داود والنسائي وأبو حاتم والبزار والدارمي والبيهقي[26]، وقال: ((تفرد به جرير بن حازم))[27].

واحياناً ينص الحافظ على الإرسال ويبين عدم السماع بين الرواة، كما في حديث: ((أنه (ﷺ) أمرَ سعداً أن يتصدَّق عن امه بعد موتها)) أخرجه عند الطبراني من طريق سعيد بن المسيب عن سعد بن عبادة أنه أتى النبي(ﷺ) فقال: يا رسول الله أن أمي ماتت، أفأتصدق عنها؟ قال: ((نعم)) قال: ((فأيُّ الصدقة أفضل؟)) قال: ((سقي الماء))[28]. قال الحافظ: ((وهو مرسل لأن سعيداً ولد سنة مات سعد(رضي الله عنه)))).

وقد يذكر الرافعي (رحمه الله تعالى) عقب الحديث بأنه مرسل، وأيده الحافظ في ذلك، ثم خرّجه من مصدره، كما في حديث: ((أيّما رجل باع متاعاً فأفلس الذي إبتاعه ولم يقض البائع من ثمنه شيئاً فوجده بعينه فهو أحق به، وإن كان قد اقتضى من ثمنه شيئاً فهو أسوة الغرماء))، فقد ذكر الرافعي أنه مرسل، فقال الحافظ: ((وهو كما قال فقد أخرجه مالك وأبو داود من طريق أبي بكر بن عبدالرحمن بن الحارث بن هشام مرسلاً))[29].

وغالب الأمر يشير الحافظ الى أنه من مرسل فلان في المصدر المخرَّج عنه، كمرسل عطاء الخراساني ومرسل الحسن، ومثاله:

حديث ابن عباس(رضي الله عنه): ((لا تجوز الوصية لوارث إلا أن يشاء الورثة)) ويروى: ((إلا أن يجيزها الورثة)) أخرجه عند الدارقطني من حديث ابن عباس باللفظ الأول[30]، وعند أبي داود في المراسيل من مرسل عطاء الخراساني به[31].

3ــ المُعضل:

((وهو لقب لنوع خاص من المنقطع فكل معضل منقطع، وليس كل منقطع معضلاً، وقوم يسمونه مرسلاً، وهو عبارة عما سقط من إسناده اثنان فصاعداً، وأصحاب الحديث يقولون أعضله فهو مُعضَل بفتح الضاد))[32].

ويقول أبو عبدالله الحاكم النيسابوري: ((أن يكون بين المُرْسِلِ الى رسول الله(ﷺ) أكثر من رجل، وأنه غير المُرْسَل))[33].

ويطلق اغلب المحدثين هذا المصطلح على رواية تابع التابعي عن رسول الله(ﷺ)، وهو أخفض رتبةً من المُرْسَل، وحكمه إنه من أقسام الضعيف[34]، والحافظ بعد تخريجه للحديث، يبين موضع السقط في سنده، وأنه معضل، ومثاله:

حديث: ((أنه (ﷺ) كان إذا رأى البيت رفع يديه ثم قال: ((اللهم زد هذا البيت تشريفاً وتعظيماً وتكريماً ومهابة، و زد من شرفه وعظمه ممن حجه، أو إعتمره تشريفاً، وتكريماً وتعظيماً ومهاباً وبراً))[35]، قال الحافظ: ((وأصل هذا الباب ما رواه الشافعي عن سعيد بن سالم عن ابن جريج عن النبي(ﷺ))) ، ثم قال: ((وهو معضل فيما بين ابن جريج والنبي(ﷺ)))[36].

وأورد الحافظ لقول الإمام أحمد : ((يعطى لفرسين ولا يزاد)) أحاديث منقطعة، وأحدها عن الأوزاعي: ((أنّ رسول الله(ﷺ): ((كان يسهم للخيل، ولا يسهم للرجل فوق فرسين، وإن كان معه عشرة أفراس))[37]، ثم قال: ((رواه سعيد بن منصور عن إسماعيل بن عياش عنه، وهو معضل))[38].

القسم الثاني: العلة الخفية أو المختلف فيها:

الإختلاف في الوصل والإرسال، والرفع والوقف:

من أشهر العلل التي كثر الخلاف فيها بين العلماء وتدور عليها كثير من وجوه النقد، التعارض بين الوصل والإرسال، والرفع والوقف، قال ابن الصلاح: ((الحديث الذي رواه بعض الثقات مرسلاً، وبعضهم متصلاً، أختلف أهل الحديث في أنه ملحق بقبيل الموصول أو بقبيل المرسل))[39]، ثم نقل عن الخطيب قوله في المسألة: ((أن أكثر أصحاب الحديث يرون الحكم في هذا وأشباهه للمرسل، وعن بعضهم أن الحكم للأكثر، وعن بعضهم:أن الحكم للاحفظ، فإذا كان مَن أرسله أحفظ ممن وصله فالحكم لمن أرسله، ثم لا يقدح ذلك في عدالة من وصله وأهليته. ومنهم مَن قال: ((مَن اسند حديثاً قد أرسله الحفاظ، فإرسالهم له يقدح في مسنده وفي عدالته وأهليته))[40]، ونصَّ الخطيب: ((الحكم لمَن أسنده إذا كان عدلاً ضابطاً، فيقبل خبره، وإن خالفه غيره سواء أكان المخالف له واحداً او جماعة)) ثم قال: ((وهذا القول هو الصحيح عندنا؛ لأن إرسال الراوي للحديث ليس بجرح لمن وصله، ولا تكذيب له، ولعله ايضاً مسند عند الذين رووه مرسلاً، أو عند بعضهم، إلا أنهم أرسلوه لغرض أو نسيان، والناسي لا يقضي له على الذاكر، وكذلك حال راوي الخبر إذا أرسله مرة ووصله أخرى لا يضعَّف ذلك أيضاً، لأنه قد ينسى فيرسله، ثم يذكر بعده فيسنده، أو يفعل الأمرين معاً عن قصد منه لغرض له فيه))[41].

ونص على ذلك الإمام النووي ايضاً بقوله: ((إذا روى العدل الضابط المتقن حديثاً إنفرد به، فمقبول بلا خلاف))[42].

ومثاله، ما أخرجه الحافظ عند الإمام مالك في الموطأ، من حديث عطاء بن يسار، عن أبي سعيد الخدري(ﷺ) مرفوعاً: لا تَحِلُّ الصدقة لغني إلا لخمسة))، فقد رواه الإمام مالك، وابن عيينة كلاهما عن زيد بن أسلم عن عطاء مرسلاً وأسنده عبدالرزاق عن معمر وسفيان الثوري كلاهما، عن زيد بن أسلم.

وذهب الحاكم الى أن الموصول أصح لأنه إسناد الثقة ووافقه الذهبي[43]، وكذا قال الإمام السخاوي: ((وإذا حدَّث بالحديث ثقة فأسنده كان عندي هو الصواب))[44].

وقال الخطيب: ((إذا كان الإرسال والوصل من راوٍ واحد لا يضر لنسيانه))[45].

((وهكذا إذا رفع بعضهم الحديث إلى النبي(ﷺ) ووقفه بعضهم على الصحابي، أو رفعه واحد في وقت ووقفه هو ايضاً في وقت آخر، فالحكم على الأصح في كل ذلك لما زاده الثقة من الوصل والرفع، لأنه مُثبِت وغيره ساكت، ولو كان نافياً فالمثبت مقدم عليه لأنه علم ما خفي عليه))[46].

إلا أنَّ أكثر أهل الحديث ذهب إلى إن الحكم للوقف[47]، لأنه متيقن ولأنَّ الرافع ربما تبع العادة وسلك الجادة[48].

وعلى هذا فإن الحافظ يقدِّم الموقوف على المرفوع إذا صحت عنده طرقه، وكان رواته ثقاتاً، ويؤخذ بأقوال العلماء في رواته، وترجيح أحد طرقه إذا ورد موقوفاً ومرفوعاً، ومثاله:

حديث حفصة(ﷺ) : ((مَن لم يجمع الصيام قبل الفجر فلا صيام له))، أخرجه عند الإمام احمد وأبي داود، والنسائي والترمذي وابن خزيمة والدارقطني[49]، ثم قال: ((واختلف الأئمة في رفعه ووقفه)) وقد وردت الرواية من طريقين هما: من طريق يحيى بن أيوب عن عبدالله بن أبي بكر عن ابن شهاب الزهري عن سالم بن عبدالله عن أبيه عن حفصة(ﷺ).

والأخرى رواية إسحاق بن حازم عن عبدالله بن أبي بكر عن سالم بغير وساطة الزهري ثم نقل الحافظ عن ابن أبي حاتم عن أبيه قوله: ((لا ادري أيهما اصح، لكن الوقف أشبه))[50].

ونقل ايضاً الإختلاف بين الأئمة في قبول رفعه ووقفه، بقوله: ((قال أبو داود: لا يصح رفعه[51]، وقال الترمذي: ((الموقوف أصح))[52]، ونقل في العلل عن البخاري أنه قال: ((هو خطأ وهو حديث فيه إضطراب، والصحيح عن ابن عمر موقوفاً))[53]، وقال النسائي: ((الصواب عندي موقوف ولم يصح رفعه))[54]، وقال الحاكم في الأربعين: ((صحيح على شرط الشيخين))[55].

وبهذا نجد أن اغلب العلماء اتفقوا على صحة الوقف، وبه يتبين لنا رأي الحافظ وموافقته لما ذهبوا اليه.

إلا أنَّ ترجيح الوصل على الإرسال مطلقاً هو أحد المذاهب في المسألة، وقد ذهب إليه الخطيب البغدادي، ووافقه ابن الصلاح، ((وقد تبع الخطيب أبو الحسن ابن القطان على اختيار الحكم للرفع أو الوصل مطلقاً))[56]، ((وعزاه النووي للمحققين من أصحاب الحديث))[57]، وفي المسألة مذاهب أخرى، ذكرها الحافظ في منهجه ورجحها في بعض الأحيان، وهي:

ترجيح الإرسال على الوصل:

وذلك عند كون المُرسِل ثقة، فيكون إرساله قدحاً في وصل مَن وصله، وقد نسب الخطيب هذا القول الى أكثر أصحاب الحديث[58]، ((لأنَّ الإرسال جرح، والجرح مقدم على التعديل))[59]، وقال ابن معين: ((إذا خفت ان تخطئ في الحديث فأنقص منه ولا تزد))[60]، ولأنَّ ((مَن أرسل معه زيادة علم على مَن وصل؛ لأن الغالب في الألسنة الوصل؛ فإذا جاء الإرسال علِم أنَّ مع المرسل زيادة علم))[61].

ويرى الصنعاني أن: ((المتحقق الإرسال والوصل زيادة، وحذفها قد شكك في ثبوتها، وهو موجب للريبة في المروي دون الراوي، فذلك علة كالإضطراب في الإسناد، بل هو أشر؛ لأنه ناقص فيه))[62]، واعترض عليه الإمام البلقيني: ((لأنَّ الإرسال نقص في الحفظ وذلك لما جُبِلَ عليه الإنسان من السهو والنسيان فتبين أنَّ النظر صحيح ، وإن زيادة العلم إنما هي مع أسند))[63].

ونصَّ ابن القطان على ذلك عندما قال عن المذهب الأول وقرره، ثم قال: ((وكذا أختاره من المحدثين طائفة منهم: أبو بكر البزار، لكن أكثرهم (يعني المحدثين) على الرأي الأول (يعني تقديم الإرسال على الوصل)))[64].

ومثال ما رجح فيه الإرسال على الوصل:

حديث ابن عباس(ﷺ): ((أنَّ رجلاً قُتِلَ على عهد رسول الله(ﷺ) فجعل ديته اثني عشر ألف درهم))، قال الحافظ: ((رواه أصحاب السنن من حديث عكرمة، وأختلف فيه على عمرو بن دينار، فقال محمد بن مسلم الطائفي عنه، عن عكرمة هكذا، وقال ابن عيينة، عن عمرو بن دينار مرسلاً))[65].

ونقل عن ابن أبي حاتم عن أبيه قوله: ((والمرسل أصح))[66]، وقد رواه الدارقطني من حديث محمد بن ميمون، عن ابن عيينة موصولاً[67]، وقال محمد بن ميمون: ((وإنما قال لنا فيه ابن عباس مرة واحدة، وأكثر ذلك كان يقول عن عكرمة)).

وأخرجه الحافظ عن عبدالرزاق في مصنفه عن ابن عيينة عن عمرو عن عكرمة مرسلاً[68]. وقال ابن حزم: ((هكذا رواه مشاهير أصحاب ابن عيينة))[69].

ويبدو من نقل الحافظ لأقوال العلماء في ترجيحهم المرسل، انه يرجح قولهم فيه.

عِلَّةالإضطراب:

الإضطراب في الحديث عِلَّة خفية لا يطَّلِع عليها إلا مَن ((هو مِن أهل المعرفة بالحديث، وقوانينه التي لا يعرفها إلا مِن اشتغاله به))[70]، وتمَّرس في هذا العلم برهة من الزمن، وكان له نظر واسع في طرق الحديث.

والحديث المضطرب:((هو الذي تختلف الرواية فيه فيرويه بعضهم على وجه، وبعضهم على وجه آخر مُخالِف له، وإنما نسميه مضطرباً إذا تساوت الروايتان))[71].

ويبدو من التعريف أنه الحديث المروي على أوجه مختلفة مؤثرة متساوية، ولا مُرَجِح.

والإضطرابُ يدخل الخبر مرفوعاً كان أو موقوفاً أو مقطوعاً، لكن لمَّا كان إهتمام العلماء بالسنن أكثر إنصبَّ كلامهم على الأحاديث دون الآثار، ولذلك قلَّ حكمهم على الآثار عموماً بالصحة أو الضعف إلا فيما لا مجال للرأي فيه، وهو المرفوع حكماً.

ويضيف ابن الصلاح: ((ثم قد يقع الإضطراب في متن الحديث، وقد يقع في الإسناد، وقد يقع بين رواة له جماعة، والإضطراب موجب لضعف الحديث لإشعاره بأنه لم يُضبَط، والله اعلم))[72].

والأصل عند الإختلاف بين الروايات أن يجمع بينها برابط يزيل الإختلاف، فالترجيح إنما يصار إليه عند تعذر الجمع[73]؛ لأن الجمع أولى منه إذا أمكن[74].

والضابط في الترجيح: أنه متى اقترن بإحدى الروايتين ما يقويها ويغلب جانبها وحصل بذلك الاقتران زيادة ظن، أفاد ذلك ترجيحها على الرواية الأخرى[75].

ومن وجوه الإضطراب التي ذكرها الحافظ، سواء كان من قوله أو من نقله عن غيره، وبيّن المضطرب إسناداً وأشار الى موضع الاختلاف فيه على الراوي:

حديث أبي الدرداء(ﷺ): ((العلماء ورثة الأنبياء))[76]، عند الإمام أحمد وأبي داود، والترمذي، وابن حبان، قال الحافظ: ((وضعفه الدارقطني في العلل، وهو مضطرب الإسناد قاله المنذري، وقد ذكره البخاري في صحيحه بغير إسناد))[77].

ولعل الحافظ اقتصر على أنّ الراوي فيه إضطراب دون بيان ضعفه، أو العلة التي جعلته مُضطَرِباً، ومثاله:

حديث: ((أنه (ﷺ) تزوج امرأة، فلما دخلت عليه رأى بكشحها وضحاً، فردّها إلى أهلها، وقال: ((دلَّستم عليّ)))[78].

أخرجه الحافظ عند أبي نعيم في الطب والبيهقي من حديث ابن عمر(ﷺ) ثم قال: ((وفيه اضطراب كثير على جميل بن زيد، راويه))[79] .

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وبفضله تُقضى الحاجات، والصلاة والسلام على رسول الله، الداعي الى الخيرات، والناهي عن المنكرات، وعلى آله وصحبه أهل الفضائل والمكرمات، وعلى مَن تبعهم بإحسان على الإيمان والطاعات.

وبعد:

من المناسب أن أضع خلاصة نافعة عن هذا العمل المبارك، وأوجز أهم نتائج البحث:

1- يحوي الكتاب ثروة عظيمة من الأحاديث والآثار المتعلقة بالأحكام، التي يستفاد منها في كتب الأحكام وغيرها، وقد كاد أن يصل الى غاية من الإحاطة بأحاديث الأحكام وغيرها، لشموله لدلائل السنّة، فهو مرجع وافٍ للعلماء الأجلاّء على إختلاف مذاهبهم عند الحاجة الى طلب الدليل.

2- جَمعَ طرق الحديث في مكان واحد، وتكلم عنها بالنقد البصير المتزن جرحاً وتعديلاً، بما توجبه الصناعة الحديثية، وبيّن مواضع الضعف والقوة في الأحاديث ورواتها دون تعصب.

3- جمعَ الكتاب بين الفوائد والتعليقات اللغوية، وشرح معاني غريب الألفاظ، مما يعين على فهم معنى الحديث.

4- دقة منهج الحافظ في النقد حيث لم يقتصر على إعلال السند فحسب، بل انتقد بعض الأحاديث من جهة المتن.

5- وفيما يتعلق ايضاً بمنهجه النقدي، فقد كان يتبع فيه منهجاً علمياً دقيقاً وفق أسس وقواعد مرسومة، ومسالك عديدة، يختصره في عبارة واضحة تبين مقصده في النقد.

وفي الختام، ادعوا الله(ﷻ) أن يرحم الحافظ ابن حجر العسقلاني رحمة واسعة، ويجعل منزلته مع النبيين والصديقين والشهداء والصالحين وحَسُنَ أولئك رفيقا، وان يجزيه عنا خيرَ الجزاء.

وأن يتقبل مني هذا الجهد المُقِّل، والعمل المتواضع، والبضاعة المزجاة، وأن يهبني وخطاياي لواسع مغفرته وجميل ستره، وعظيم عفوه.

والحمد لله رب العالمين.

هوامش

(1) ينظر:معجم مقايي اللغة، أبو الحسن أحمد بن فارس بن زكريا(ت 395هـ/1004م)، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، ط2، دار الكتب العلمية، بيروت، 2008م، (14/4).

(2) الفيروزآبادي، محمد بن يعقوب(ت817هـ/)، القاموس المحيط، مؤسسة الرسالة – بيروت، (1338/1).

(3) ينظر: شرح علل الترمذي، زين الدين عبدالرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن الحنبلي(795هـ/1393م)، ، تحقيق: د. نور الدين عتر مع مقدمة د.همام سعيد، (19/1).

(4) ينظر: المصدر نفسه.

(5) معرفة علوم الحديث، أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه الحاكم(405هـ/1015م)، ، تحقيق: د. معظم حسين، دار الكتب العلمية والمدينة المنورة، ط2، .

(6) مقدمة ابن الصلاح في علوم الحديث أبو عمرو عثمان بن عبدالرحمن الشهرزوري المعروف بابن الصلاح (ت642هـ/1245م)، منشورات دار الحكمة – دمشق – الحلبوني، ص42.

(7) ينظر: شرح علل الترمذي لإبن رجب(21/1).

(8) ينظر: فتح المغيث شرح ألفية الحديث ، شمس الدين محمد بن عبدالرحمن السخاوي(902هـ/1497م)، ، دار الكتب العلمية – بيروت، ط1، 1403هـ_1903م،(227/1).

(9) ينظر: شرح علل الترمذي(22/1).

(10) المصدر نفسه(56/1).

(11) النكت على كتاب ابن الصلاح، شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني(852هـ/1448م)، تحقيق: د. ربيع بن هادي عمير، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ط1، 1404هـ - 1984م،(267/1).

(12) السيوطي والتنقيح لمسألة الصحيح، نقلاً عن منهج النقد عند المحدثين، لنور الدين عتر، ص283.

(13) شرح علل الترمذي(765/2).

(14) الإقتراح في فن الإصطلاح، محمد بن علي بن وهب بن دقيق العيد(702هـ/1302م) تحقيق: عامر صبري، دار البشائر الاسلامية - بيروت، ط1، 1417هـ_1997م،(16/1).

(15) ينظر: الكفاية في علم الرواية، أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي(462هـ/1072م)، تحقيق: أحمد عمر هاشم، دار الكتاب العربي،1406هـ_1986م، (21/1).

(16) سنن النسائي الكبرى(45/1)_حديث(1443) ولفظه: ((اللهم اهدني فيمن هديت، وبارك لي فيما أعطيت، وتولني فيمن توليت، وقني شرَّ ما قضيت، فإنك تقضي ولا يُقضى عليك، وإنه لايذل مَن واليت، تباركت ربنا وتعاليت، وصلى الله على محمد النبي)).

(17) الطبقات الكبرى، للحافظ محمد بن سعد(230هـ/845م)، دار صادر- بيروت (178/2)، والمطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية، احمد بن علي بن حجر العسقلاني(852هـ/1448م)، تحقيق: مجموعة من المحققين، تنسيق: د. سعد بن ناصر الشتري، الطبعة الاولى، دار العاصمة ودار الغيث 1419هـ، (8/2) رقم (1516) عن جعفر بن محمد عن أبيه به.

(18) ينظر: تلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت852هـ/1448م)، تحقيق وتعليق: د. شعبان محمد إسماعيل، مكتبة ابن تيمية - القاهرة،(159/3)_(2).

(19) مسند الإمام أحمد، أحمد بن محمد الشيباني(241هـ/855م)، مؤسسة قرطبة_مصر، (443/2)، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، علي بن أبي بكر الهيثمي (ت807ه/1404م)، مؤسسة المعارف - بيروت 1406هـ - 1986م، وعزاه لأحمد، قال: ((وفيه الخليل بن مرة ضعفه البخاري، وأبو زرعة: شيخ صالح))،(243/2).

(20) ينظر: تلخيص الحبير، (21/2) - (39).

(21) مقدمة ابن الصلاح، ص25، والباعث الحثيث شرح علوم اختصار علوم الحديث، للحافظ ابن كثير، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الكتب الثقافية - بيروت، الطبعة الثالثة 1408هـ -1988م، (154/1).

(22) الكفاية في علم الرواية (21/1).

(23) ينظر: مقدمة ابن الصلاح (52/1).

(24) سنن أبي داود، سليمان بن الأشعث أبو داود السجستاني الأزدي (ت275هـ/889م)، تحقيق: محمد محي الدين عبدالحميد، دار الفكر - بيروت، (69/3) - حديث (2583)، وسنن الترمذي (201/4) - حديث (1691)، وسنن النسائي الكبرى، أحمد بن شعيب أبو عبدالرحمن النسائي (ت303هـ/915م)، تحقيق: عبدالغفار سليمان البنداري، سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية - بيروت 1411هـ - 1991م. (219/8)، كلهم من طريق جرير بن حازم به.

وقال الترمذي: ((هذا حديث حسن غريب، وهكذا روي عن همام عن قتادة عن انس، وقد روى بعضهم عن سعيد بن أبي الحسن قال: ((كانت قبيعة رسول الله(ﷺ) من فضة)).

(25) سنن أبي داود (69/3) - حديث (2584)، وسنن النسائي (219/8).

(26) ينظر: العلل ومعرفة الرجال، الإمام أحمد بن حنبل أبو عبدالله الشيباني(241هـ/855م)، تحقيق: وصي الله بن محمد عباس، المكتب الإسلامي، دار الخاني - بيروت،الرياض1408هـ_1988م، ط1، (53/1)، وقال أبو داود في السنن (69/3): ((إن أقوى الأحاديث حديث سعيد بن أبي الحسن البصري والباقية ضعاف)). وينظر: البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير، سراج الدين أبي حفص عمر بن علي بن أحمد الأنصاري الشافعي المعروف بابن الملقن، تحقيق: مصطفى أبو الغيط وعبدالله بن سليمان وياسر كمال، دار الهجرة للنشر والتوزيع، الرياض - السعودية، ط1، 1425هـ 2004م،(464/2)، ورجحه أبو حاتم فيعلل الحديث، لإبنه عبدالرحمن، تحقيق: محب الدين الخطيب، دار المعرفة - بيروت 1405هـ_1985م، (313/1).

(27) ينظر: تلخيص الحبير (64/1) - حديث (3).

(28) صحيح ابن خزيمة، محمد بن إسحاق بن خزيمة أبو بكر السلمي النيسابوري (ت311هـ/923م)، تحقيق: د. محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي - بيروت، 1390هـ - 1970م،(123/4) - حديث (2497)، ومسند الإمام أحمد (285/5)، وسنن أبي داود (54/2) - حديث (1681)، وسنن ابن ماجه، محمد بن يزيد أبو عبدالله القزويني (ت275هـ/889م)، تحقيق: محمد

فؤاد عبدالباقي، دار الفكر – بيروت. (1214/2) – حديث (3684)، وسنن النسائي (254/6) – حديث (3665)، وصحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، محمد بن حبان بن أحمد أبو حاتم التميمي البستي(354هـ/965م)، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1414هـ – 1993م، (135/8) – حديث (3348)، والمعجم الكبير، سليمان بن أحمد بن أيوب أبو القاسم الطبراني(360هـ/970م)، تحقيق: حمدي ابن عبدالمجيد السلفي، مكتبة الزهراء – الموصل، ط2، 1404هـ–1984م، (254/6) – حديث (5379)، و المستدرك على الصحيحين، محمد بن عبدالله أبو عبدالله الحاكم النيسابوري (ت405هـ/1015م)، تحقيق: مصطفى عبدالقادر عطا، دار الكتب العلمية – بيروت، ط1، 1411هـ – 1990م، (414/1). وقال الحاكم: ((صحيح على شرط الشيخين وتعقبه الذهبي فقال: ((لا، فإنه غير متصل)).

(29) الموطأ،مالك بن أنس أبو عبد الله الأصبحي(179هـ/795م)،تحقيق: تقي الدين الندوي،دار القلم_دمشق1413هـ_1991م، ط1، (678/2) – حديث (87)، وسنن أبي داود (286/3) – حديث (3520)، وشرح معاني الآثار، أبو جعفر أحمد بن محمد الطحاوي(321هـ/933م)، تحقيق: محمد زهري النجار، الطبعة الاولى، دار الكتب العلمية – بيروت، 1399هـ، (164/4).

(30) سنن الدارقطني (97/4).

(31) المراسيل، سليمان بن الأشعث أبو داود السجستاني الأزدي (ت275هـ/889م)، تحقيق: د.عبدالله بن مساعد بن خضر الزهراني، ط1، دار الصميعي_الرياض، ص 256، رقم 349.

(32) مقدمة ابن الصلاح ص 59.

(33) معرفة علوم الحديث (36/1).

(34) ينظر: الكفاية في علم الرواية (21/1)، والباعث الحثيث شرح إختصار علوم الحديث، الحافظ ابن كثير الدمشقي (ت774هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الكتب الثقافية – بيروت، ط3، 1408هـ_1988م، (167/1)، والمنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي، محمد بن ابراهيم بن جماعة، تحقيق: د. محي الدين عبدالرحمن رمضان، دار الفكر – دمشق، (47/1).

(35) مسند الشافعي، محمد بن إدريس أبو عبدالله الشافعي (ت204هـ/820م)، دار الكتب العلمية – بيروت، (73/1) – حديث (874)، وفي الأم (252/2)، وسنن البيهقي الكبرى، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى أبو بكر البيهقي (ت458هـ/1067م)، تحقيق: محمد عبدالقادر عطا، مكتبة دار الباز – مكة المكرمة، 1414هـ – 1994م، (73/5)، من طريق سعيد بن سالم عن ابن جريج به. وقال البيهقي: ((هذا منقطع)).

(36) ينظر: تلخيص الحبير (258/2) –(1).

(37) سنن سعيد بن منصور، أبو عثمان سعيد بن منصوربن شعبة الخراساني(227هـ/842م)، تحقيق: سعد بن عبد الله آل حميد، دار الصميعي_الرياض1414هـ_1994م، ط1، (324/2) – حديث (2760).

وقال ابن الملقن في (البدر المنير 352/7): ((هذا الحديث الذي اشار اليه (الرافعي) رواه سعيد بن منصور في (سننه) على ما ذكره ابن الجوزي في (تحقيقه) وغيره عن ابن عياش عن الاوزاعي: ((أنَّ رسول الله(ﷺ) كان يسهم للخيل، وكان لا يسهم للرجل فوق فرسين، وإن كان معه عشرة أفراس)).

وقال ايضاً: ((وهو مرسل كما ترى؛ لكنه مرسل جيد، فإنه من رواية اسماعيل بن عياش عن الشاميين وهو حجة إذن)).

(38) ينظر: تلخيص الحبير (122/3).

(39) مقدمة ابن الصلاح ص 67.

(40) المصدر نفسه.

(41) ينظر: الكفاية في علم الرواية للخطيب، ص 580 – 581.

(42) ينظر: مقدمة صحيح مسلم بشرح النووي،أبو زكريا يحيى بن شرف النووي(676هـ/1278م)، دار الفكر، بيروت_لبنان،ص32.

(43) الموطأ،للإمام مالك(149/2)_حديث(342)،عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار مرسلاً.

(44) فتح المغيث (190/1).

(45) الكفاية في علم الرواية، ص 411.

(46) مقدمة ابن الصلاح ص 64.

(47) ينظر: قواطع الأدلة في الأصول، أبو المظفر السمعاني (ت489هـ/1101م)، تحقيق: محمد حسن إسماعيل الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الاولى 1418هـ – 1999م، (19/3)، والكفاية في علم الرواية، ص 411، وفتح المغيث (191/1).

(48) ينظر: النكت على كتاب ابن الصلاح لإبن حجر (610/2).

(49) سنن أبي داود (823/2) – حديث (726)، وسنن النسائي (196/4) – حديث (1700)، وشرح معاني الاثار للطحاوي (54/2)، وسنن الدارقطني، علي بن عمر أبو الحسن الدارقطني البغدادي (ت385هـ/995م)، تحقيق: السيد عبدالله هاشم يماني المدني، دار المعرفة – بيروت، 1386هـ – 1966م، (172/2) – حديث(2، 3، 4)، وسنن البيهقي (202/4).

(50) ينظر: علل الحديث، عبدالرحمن بن أبي حاتم، تحقيق: محب الدين الخطيب، دار المعرفة – بيروت 1405هـ، (225/1).

(51) سنن أبي داود (239/2).

(52) سنن الترمذي (99/3)– حديث (730).

(53) ينظر: العلل الكبير للترمذي، بترتيب: أبي طالب القاضي، تحقيق: حمزة ديب، مكتبة الاقصى – عمان، ط1، ص117 .

(54) السنن الكبرى للنسائي(177/2).

(55) ينظر: موافقة الخُبر الخَبر في تخريج احاديث المختصر، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني(852هـ/1448م)، تحقيق: حمدي عبدالمجيد السلفي، وصبحي السيد جاسم السامرائي، مكتبة الرشد – الرياض 1412هـ_1992م، ط1، (208/2)، نقل فيه الحافظ عن الحاكم قوله: ((هذا حديث صحيح، فقد احتج البخاري بيحيى بن أيوب الغافقي فهو على شرطه، وتعقبه الحافظ فقال: ((لم يحتج البخاري بيحيى بن أيوب الغافقي المصري، وثقه جماعة، وقال النسائي: ((ليس بالقوي)))).

(56) النكت على ابن الصلاح لإبن حجر (603/2، 604) .

(57) فتح المغيث للسخاوي (200/1).

(58) الكفاية في علم الرواية، ص 411.

(59) هذا التعليل لمحب الطبري نقله الزركشي في النكت على مقدمة ابن الصلاح، تحقيق: د. زين الدين العابدين بن محمد، أضواء السلف – الرياض، 1419هـ_1999م، (58/2).

(60) ينظر: الكفاية في علم الرواية، ص 189.

(61) ينظر: محاسن الإصطلاح وتضمين كتاب ابن الصلاح، للبلقيني، تحقيق: عائشة بنت الشاطئ، دار الكتب – القاهرة، (ص256)، نقل هذا الكلام البلقيني عن النسائي وغيره فيه.

(62) ينظر: توضيح الأفكار للصنعاني، تحقيق: صلاح بن محمد بن عويضة، دار الكتب العلمية_بيروت، ط1، (339/1).

(63) محاسن الإصطلاح للإمام البلقيني، ص 256

(64) ينظر: النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر (604/2).

(65) سنن الدارمي، عبدالله بن عبدالرحمن أبو محمد الدارمي (ت255هـ)، تحقيق: فواز أحمد زمرلي وخالد السبع العلمي، دار الكتاب العربي_بيروت، ط1، 1407ه_1987م،(192/2)، وسنن ابي داود (185/4) – حديث (4546)، وسنن ابن ماجه (878/2) – حديث (2629)، وسنن الترمذي (12/4) – حديث (1388)، وسنن النسائي (44/8) – حديث (4803)، وسنن الدارقطني (130/3)، كلهم من طريق محمد بن مسلم الطائفي عن عكرمة عن ابن عباس (رضي الله عنهما): ((أن رجلاً من بني عدي قُتِلَ، فجعل النبي(ﷺ) ديته اثني عشر ألفاً)).

وقال ابو داود: ((رواه ابن عيينه عن عمرو عن عكرمة عن النبي(ﷺ) لم يذكر ابن عباس واخرجه الترمذي عن طريق سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن عكرمة عن النبي(ﷺ) مرسلاً. وقال ايضاً: ((لا نعلم أحداً يذكر في هذا الحديث عن ابن عباس غير محمد بن مسلم والعمل على هذا عند بعض أهل العلم، وهو قول أحمد وإسحاق)).

(66) ينظر: علل الحديث لإبن أبي حاتم (463/1).

(67) سنن الدارقطني (130/8) – حديث (151).

(68) المصنف، أبو بكر عبدالرزاق بن همام الصنعاني (ت211هـ/827م)، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، المكتب الإسلامي – بيروت1403هـ_1983م، ط2، (296/9) – حديث (17273) وقال ابن الملقن في (البدر المنير 435/8، 436): ((قال النسائي: والصواب عن عكرمة مرسلاً، وكذا قال عبدالحق ان المرسل أصح)).

(69) ينظر: التلخيص الحبير (28/4) – (11)

(70) سير اعلام النبلاء، للإمام شمس الدين الذهبي(748هـ/1347م)، تحقيق: محب الدين ابي سعيد عمر بن غرامة العمروي، دار الفكر، بيروت1414هـ – 1997م، (278/19).

(71) االمنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي، محمد بن إبراهيم بن جماعة، تحقيق: د. محي الدين عبدالرحمن رمضان، دار الفكر – دمشق (52/1).

(72) مقدمة ابن الصلاح ص 84.

(73) ينظر: هدي الساري مقدمة فتح الباري، أبو الفضل احمد بن علي بن حجر العسقلاني(852هـ_1448م)، تصحيح وإخراج: محب الدين الخطيب، المطبعة السلفية – القاهرة. (ص347).

(74) ينظر: المُفهِم لما أُشكِل من تلخيص كتاب مسلم: لأبي العباس القرطبي، تحقيق: محي الدين مستو ويوسف علي بديوي واحمد محمد السيد ومحمود ابراهيم بزال، دار ابن كثير، ودار الكلم الطيب الطبعة الأولى (1417هـ)، (280/3، 298، 407).

(75) مسند الامام أحمد (196/5)، وسنن الدارمي (83/1) – رقم (349)، وسنن أبي داود (341/1) حديث (3641)، وسنن ابن ماجه (81/1) – رقم (223)، والآداب، أحمد بن الحسين البيهقي، دراسة وتحقيق: محمد عبد القادر عطا، الطبعة الاولى، دار الكتب العلمية – بيروت 1406هـ، (169/3) – رقم (862)، وسنن البيهقي (262/2)، وشرح معاني الاثار للطحاوي (429/1)، كلهم من طريق عاصم بن رجاء بن حيوة عن داود بن جميل عن كثير بن قيس عن ابي الدرداء به.

وأخرجه الترمذي (47/5) – حديث (2628) من طريق محمود بن خداش البغدادي حدثنا محمد بن يزيد الواسطي حدثنا عاصم بن رجاء بن حيوة عن كثير بن قيس عن ابي الدرداء به. وقال الترمذي: ((لا نعرف هذا الا من حديث عاصم بن رجاء بن حيوة وليس هو عندي بمتصل هكذا، حدثنا محمود بن خداش بهذا الإسناد، وانما يروى هذا الحديث عن عاصم بن رجاء بن حيوة عن الوليد بن جميل عن كثير بن قيس عن ابي الدرداء عن النبي(ﷺ)، وهذا أصح)). والترمذي اسقط داود بن جميل من الإسناد. قال ابن الاثير في جامع الاصول (816/2): ((وهو كثير بن قيس روى عنه: داود بن جميل روى عن ابي الدرداء.

قال ابن الملقن في البدر المنير (788/7): ((عاصم ابن رجاء بن حيوة، وثقه أبو زرعة ويحيى بن معين، وفوقه: داود بن جميل وثقه ابن حبان، وضعفه الأزدي، وفوقه: كثير بن قيس، وثقه ابن حبان، وذكر المنذري عن ابن سميع انه قال: أمره ضعيف)) وقال: ((أختلف في هذا الحديث اختلافاً كثيراً وكذا قال الذهبي في (تذهيبه) و (وميزانه): أنه مضطرب))

(76) ينظر: التلخيص الحبير (188/3) – حديث (16).

(77) سنن سعيد بن منصور(245/1) رقم(818)، والموطأ للأمام مالك(526/2)– رقم(9) والأم للشافعي(123/5)، قال ابن عدي في الكامل في ضعفاء الرجال، عبدالله بن عدي الجرجاني (ت365هـ)، تحقيق: يحيى مختار غزاوي، دار الفكر – بيروت، 1409هـ – 1988م،(593/2) بعد ان ذكر شيئاً من الإختلاف على جميل بن زيد: ((وجميل بن زيد يعرف بهذا الحديث، واضطرب الرواة عنه بهذا الحديث حسب ما ذكره البخاري، وتلَّون على الوانه)).

وقال ابن الملقن في(البدر المنير484/7): ((وفي إسنادها جميل بن زيد المذكور، وهو ضعيف، قال ابن معين: ليس بثقه، وذكر البيهقي إختلافاً فيه، وهو أنه رواه جميل عن سعيد بن زيد الانصاري مرة، ومرة عن زيد بن كعب أو كعب، ومرة عن جميل عن ابن عمر، ثم قال ((مختلف فيه كما ترى))، وقال البخاري((لم يصح حديثه، وقال النسائي: ليس بالقوي، وقال ابن حيان: رحل الى المدينة فسمع أحاديث ابن عمر بعد موته، ثم رجع الى البصرة فرواها)).

(78) جميل بن زيد الطائي: روى عنه الثوري وعباد بن العوام، قال أحمد:((عن ابي بكر بن عياش عن جميل هذه أحاديث بن عمر ما سمعت من ابن عمر شيئاً، إنما قالوا: أكتب أحاديث ابن عمر، فقدمت المدينة فكتبتها)). ينظر:التاريخ الكبير: محمد بن إسماعيل بن إبراهيم أبو عبدالله البخاري الجعفي، تحقيق: السيد هاشم الندوي، دار الفكر، بيروت – لبنان،(215/2)

(79) ينظر:تلخيص الحبير(202/3)_(7)0

فهرس المصادر والمراجع

❖ **القرآن الكريم.**

1- ابن حجر العسقلاني ودراسة مصنفاته منهجه وموارده في كتاب الإصابة، د. شاكر محمود عبد المنعم، طبع دار الرسالة – بغداد.

2- أحكام أهل الذمة، ابن قيم الجوزية، تحقيق: يوسف احمد البكري وشاكر توفيق العاروري، دار ابن حزم – الدمام، بيروت، ط1، 1418هـ – 1997م.\

3- إختصار علوم الحديث، الحافظ ابن كثير (ت774هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار الكتب العلمية – بيروت، ط2، (معه الباعث الحثيث).

4- الأدب المفرد، محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي(ت256هـ) تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي، دار البشائر الإسلامية – بيروت، ط3، 1409هـ - 1989م.
5- الآداب، أحمد بن الحسين البيهقي (ت458هـ)، دراسة وتحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية – بيروت، ط1، 1406هـ..
6- الإقتراح في فن الإصطلاح، ابن دقيق العيد، تحقيق: عامر صبري، دار البشائر الاسلامية – بيروت، ط1، 1417هـ.
7- الأم: محمد بن إدريس الشافعي (ت204هـ)، دار المعرفة – بيروت، ط2، 1393هـ.
8- البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير، سراج الدين أبي حفص عمر بن علي بن أحمد الأنصاري الشافعي المعروف بابن الملقن، تحقيق: مصطفى أبو الغيط وعبدالله بن سليمان وياسر كمال، دار الهجرة للنشر والتوزيع، الرياض – السعودية، ط1، 1425هـ 2004م.
9- تاج العروس، محمد مرتضى الحسيني الزبيدي (ت1205هـ)، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية.
10- تدريب الراوي في شرح تقريب النووي، عبدالرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي، تحقيق: عبدالوهاب عبد اللطيف، مكتبة الرياض.
11- تقريب النووي مع شرحه تدريب الراوي، أبو زكريا يحيى بن شرف النووي، تحقيق: عبدالوهاب عبداللطيف، المكتبة العلمية بالمدينة المنورة، ط1، 1379هـ-1959م.
12- التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح، الحافظ زين الدين عبدالرحيم العراقي (ت 806هـ)، تحقيق: عبدالرحمن محمد عثمان، دار الفكر- بيروت الناشر: المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، مطبعة العاصمة بالقاهرة، ط1 1389هـ- 1969م.
13- تلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت852هـ)، تحقيق وتعليق: د. شعبان محمد إسماعيل، مكتبة ابن تيمية – القاهرة.
14- الجامع الصحيح سنن الترمذي، محمد بن عيسى بن سورة أبو عيسى الترمذي السلمي (ت279هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرون، دار إحياء التراث العربي – بيروت.
15- الجرح التعديل، عبدالرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس أبو محمد الرازي التميمي، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط1، 1271هـ - 1952م.
16- خلاصة البدر المنير، عمر بن علي بن الملقن الأنصاري (ت804هـ)، تحقيق: حمدي عبدالمجيد السلفي، مكتبة الرشد – الرياض، ط1، 1410هـ.

17-سنن أبي داود، سليمان بن الاشعث أبو داود السجستاني الأزدي (ت275هـ)، تحقيق: محمد محي الدين عبدالحميد، دار الفكر – بيروت.\
18-سنن ابن ماجه، محمد بن يزيد أبو عبدالله القزويني (ت275هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي، دار الفكر – بيروت.
19-سنن البيهقي الكبرى، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى أبو بكر البيهقي (ت458هـ)، تحقيق: محمد عبدالقادر عطا، مكتبة دار الباز – مكة المكرمة، 1414هـ – 1994م.
20-سنن الدارقطني، علي بن عمر أبو الحسن الدارقطني البغدادي (ت385هـ)، تحقيق: السيد عبدالله هاشم يماني المدني، دار المعرفة – بيروت، 1386هـ – 1966م.
21-سنن الدارمي، عبدالله بن عبدالرحمن أبو محمد الدارمي (ت255هـ)، تحقيق: فواز أحمد زمرلي وخالد السبع العلمي، دار الكتاب العربي – بيروت، ط1، 1407ه
22-سنن النسائي الكبرى، أحمد بن شعيب أبو عبدالرحمن النسائي (ت303هـ)، تحقيق: عبدالغفار سليمان البنداري، سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية – بيروت 1411هـ – 1991م.
23-سير أعلام النبلاء الإمام الحافظ شمس الدين الذهبي(748هـ/)، تحقيق: محب الدين أبي سعيد عمر بن غرامة العمروي، دار الفكر_بيروت1417هـ_1997م، ط1.
24-شرح علل الترمذي، ابن رجب الحنبلي، تحقيق: نور الدين عتر مع مقدمة د. همام عبدالرحمن سعيد.
25-شرح معاني الآثار، أبو جعفر أحمد بن محمد الطحاوي (ت321هـ)، تحقيق: محمد زهري النجار، دار الكتب العلمية – بيروت، ط1، 1399هـ.
26-صحيح ابن خزيمة، محمد بن إسحاق بن خزيمة أبو بكر السلمي النيسابوري (ت311هـ)، تحقيق: د. محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي – بيروت، 1390هـ – 1970م.
27-صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، محمد بن حبان بن احمد أبو حاتم التميمي البستي، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1414هـ – 1993م.
28-صحيح مسلم، مسلم بن الحجاج أبو الحسين القشيري النيسابوري (ت261هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي، دار إحياء التراث العربي – بيروت.
29-صحيح مسلم بشرح النووي، أبو زكريا يحيى بن شرف النووي، دار الفكر، بيروت – لبنان.
30-علل الحديث، عبدالرحمن بن ابي حاتم، تحقيق: محب الدين الخطيب، دار المعرفة – بيروت 1405هـ.

31-علل الحديث ومعرفة الرجال، أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني، تحقيق: صبحي البدري السامرائي، مكتبة المعارف – الرياض، ط1، 1409هـ.
32-العلل الكبير، محمد بن عيسى بن سورة الترمذي (ت279هـ)، ترتيب: أبي طالب القاضي، تحقيق: حمزة ديب، مكتبة الأقصى – عمان، ط1.
33-العلل ومعرفة الرجال، الإمام أحمد بن حنبل أبو عبدالله الشيباني، تحقيق: وصي الله بن محمد عباس، المكتب الإسلامي، دار الخاني – بيروت، الرياض، ط1، 1988م.
34-فتح المغيث شرح ألفية الحديث، شمس الدين محمد بن عبدالرحمن السخاوي دار الكتب العلمية – بيروت، ط1، 1403هـ.
35-القاموس المحيط، محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (ت817هـ)، مؤسسة الرسالة – بيروت.
36-قواطع الأدلة في الأصول، أبو المظفر السمعاني (ت489هـ)، تحقيق: محمد حسن إسماعيل الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط1، 1418هـ – 1999م.
37-الكامل في ضعفاء الرجال، عبدالله بن عدي الجرجاني (ت365هـ)، تحقيق: يحيى مختار غزاوي، دار الفكر – بيروت، 1409هـ – 1988م.
38-الكفاية في علم الرواية، الخطيب البغدادي، تحقيق: أحمد عمر هاشم، دار الكتاب العربي، 1406هـ.
39-مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، علي بن أبي بكر الهيثمي (ت807هـ)، مؤسسة المعارف – بيروت 1406هـ – 1986م.
40-محاسن الاصطلاح وتضمين كتاب ابن الصلاح، سراج الدين البلقيني، تحقيق: عائشة بنت الشاطئ، دار الكتب_ القاهرة.
41-المراسيل، سليمان بن الأشعث أبو داود السجستاني الأزدي (ت275هـ)، تحقيق: د. عبدالله بن مساعد بن خضر الزهراني، ط1، دار الصميعي – الرياض.
42-المستدرك على الصحيحين، محمد بن عبدالله أبو عبدالله الحاكم النيسابوري (ت405هـ)، تحقيق: مصطفى عبدالقادر عطا، دار الكتب العلمية – بيروت، ط1، 1411هـ – 1990م.
43-مسند أبي يعلى، احمد بن علي بن المثنى أبو يعلى الموصلي التميمي (ت307هـ)، تحقيق: حسين سليم أسد، دار المأمون للتراث – دمشق، ط1، 1404هـ – 1984م.
44-المسند، الإمام أحمد بن حنبل أبو عبدالله الشيباني، (ت241هـ)، مؤسسة قرطبة – مصر.
45-مسند الشافعي، محمد بن إدريس أبو عبدالله الشافعي (ت204هـ)، دار الكتب العلمية – بيروت.
46-المصنف، أبو بكر عبدالرزاق بن همام الصنعاني (ت211هـ)، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، المكتب الإسلامي – بيروت، ط2، 1403هـ.

47-المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: مجموعة من المحققين، تنسيق: د. سعد بن ناصر الشتري، دار العاصمة ودار الغيث، ط1، 1419هـ.
48-المعجم الكبير، سليمان بن أحمد بن أيوب أبو القاسم الطبراني، تحقيق: حمدي ابن عبدالمجيد السلفي، مكتبة الزهراء – الموصل، ط2، 1404هـ-1984م.
49-معجم مقاييس اللغة، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا (ت395هـ)، تحقيق: عبدالسلام هارون، دار الجيل، بيروت – لبنان، ط2، 1420هـ -1999م.
50-معرفة علوم الحديث، أبو عبدالله محمد بن عبدالله الحاكم، تحقيق: د. معظم حسين، دار الكتب العلمية والمدينة المنورة، ط2، 1397هـ.
51-المُفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم، أبو العباس القرطبي، تحقيق: محب الديب مستو ويوسف علي بديوي واحمد محمد السيد ومحمود إبراهيم بزال، دار ابن كثير ودار الكلم الطيب، ط1، 1417هـ.
52-مقدمة ابن الصلاح في علوم الحديث، أبو عمرو عثمان بن عبدالرحمن الشهرزوري المعروف بابن الصلاح (ت642هـ)، منشورات دار الحكمة – دمشق – الحلبوني.
53-مقدمة في أصول الحديث، عبد الحق بن سيف الدين بن سعد الله البخاري الدهلوي، تحقيق: سليمان الندوي، دار البشائر الإسلامية، بيروت – لبنان، ط2، 1406هـ.
54-منهج النقد عند المحدِّثين نشأته وتاريخه، د. محمد مصطفى الأعظمي، مكتبة الكوثر – الرياض، ط3، 1401هـ.
55-منهج النقد عند المحدِّثين، د.نور الدين عتر، دار الفكر، دمشق – سوريا، ط3، 1401هـ.
56-المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي، محمد بن إبراهيم بن جماعة، تحقيق: د. محي الدين عبدالرحمن رمضان، دار الفكر – دمشق.
57-موافقة الخُبَر الخَبر في تخريج أحاديث المختصر، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: حمدي عبدالمجيد السلفي وصبحي السيد جاسم السامرائي، مكتبة الرشد – الرياض، ط1، 1412هـ.
58-النكت على مقدمة ابن الصلاح، برهان الدين الزركشي، تحقيق: د. زين العابدين بن محمد، أضواء السلف – الرياض 1419هـ.
59-النكت على كتاب ابن الصلاح، الحافظ احمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: د. ربيع بن هادي عمير، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ط1، 1404هـ - 1984م.
60-هدي الساري مقدمة فتح الباري، أبو الفضل احمد بن علي بن حجر العسقلاني، تصحيح وإخراج: محب الدين الخطيب، المطبعة السلفية – القاهرة.

Abstraction

(AL-Habeer) Abstraction is the explication of (Ahadeeth) of Al-Rafee Al kabeer and for the preserver Ibn Hajer have a very big attention about the science of hadeeth (Narration and Awareness).

It contains so many aftermaths and Hadeeth in jadgements. Also it contains usefull benefits and Doctrinal Derivation.

For that, I chose it to be the title of my master thesis and the study of the method of the preserver of Ibn Hajer in the Book.